

اجراءات تنظيمية للعموم

لأسباب خارجة عن إرادتها ولتعدّر حصولها على فضاء قصر المؤتمرات الذي حجزته سابقا، تعلم هيئة الحقيقة والكرامة أن أول جلسة استماع علنية التي ستعقد على مرحلتين يومي 17 و18 نوفمبر ستنتظم بفضاء "نادي عليسة" بالضاحية الشمالية بسيدي الطريف بالعاصمة، وهو فضاء ضيق المساحة وذو طاقة استيعاب محدودة،

وعليه يهّم الهيئة ضمانا لإنجاح عقد هذه الجلسة التاريخية وإعلاما لكل ضيوفنا وإنارة للرأي العام أن توضح ما يلي:

أولا: تقدّم اعتذارها المُسبق للضيوف لعدم إمكانية متابعة جلسة الاستماع العلنية من داخل القاعة المحدّدة لعرض شهادات الضحايا والشهود. وتعلم مسبقا أنه تم برمجة مكان مخصّص داخل فضاء انعقاد الجلسة ومجانبا لقاعة عرض الشهادات لهم. وتذكّر بأن محدودية طاقة استيعاب قاعة العرض حدّت علينا اتخاذ هذا الإجراء لضمان حسن تنظيم هذا الحدث.

ثانيا: تدعو كل الصحفيين وممثلي جمعيات المجتمع المدني الذين قاموا بالتسجيل الإلكتروني على موقع الهيئة لحضور أول جلسة استماع علنية إلى الحصول على شارة دخول فضاء انعقاد الجلسة، وذلك من المقرّ المركزي للهيئة الكائن بمونبليزير بالعاصمة. وتبيّن الهيئة أن جميع الشارات متوقّرة بالمقرّ ويمكن الحصول عليها انطلاقا من اليوم وإلى غاية الساعة الرابعة بعد الزوال من يوم الخميس 17 نوفمبر.

ثالثا: تهبب بكل الصحفيين وممثلي جمعيات المجتمع المدني الالتزام بالمواثيق المُبرمة حول جلسات الاستماع العلنية، وبالإجراءات التنظيمية الأمنية المحدّدة لحماية الضحايا والشهود، وذلك لإنجاح تنظيم أول جلسة استماع علنية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والتي تمثّل حدثا فارقا في تاريخ بلادنا.

رابعا: لأسباب أمنية وتنظيمية، تغلق أبواب فضاء جلسات الاستماع على الساعة الثامنة ليلا يومي 17 و18 نوفمبر ولن يتمكن أي شخص من الدخول بعد ذلك، علما وأنه لن يُسمح لمن لا يحمل شارة الدخول بمواكبة هذا الحدث مهما كانت الأسباب.